The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 552-564***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.31 **May/2017**

مناخ الاستثمار في العراق- الواقع والطموح

أ.م.د. افتخار محمد مناحي الرفيعي

الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص:

يُعّد استثمار الإمكانات (الموارد) لدى المجتمعات من أهم الدعائم الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القوي القادر على مواجهة مختلف التحديات، وحل مشكلات عديدة تعاني منها الدول النامية ومنها الدول العربية كالبطالة والفقر والمديونية الخارجية والتضخم .....الخ. وغير ذلك من المشكلات. فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع مناخ الاستثمار في العراق وأهم العقبات التي تواجه الاستثمار بعد عام 2003 فضلاً عن التعرف على الأفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار،الاستثمار والعراق، الاستثمار والطموح، المناخ الاستثماري.

پوختەی:

وەبەرهێنانی توانا ئابوریەکان (دەرامەتەکان) لە کۆمەڵگادا دانەنرێت بە کۆڵەکە بنچینەییەکانی کۆمەڵگا دانەنرێت بۆ بونیاد نانی ئابوریەکی نیشتمانی تەندروست و بەهێز که بتوانێت ڕووبەڕوی تەواوی کێشەو ئاستەنگەکان ببێتەوە . لە هەمانکاتدا چارەسەری ئەو گرفتانە بکات کە وڵاتانی تازە پێگەیشتوو پێوەی دەناڵێنن لە چوار چێوەی ئەوانیشدا وڵاتە عەرەبییەکان گیرو گرفتەکانیش بریتین لە (بێکاری ، قەرزی دەرەکی ، هەژاری ، هەڵاوسان .... هتد) ، ئامانج لەم تووێژینەوەیە ئەوەیە کە واقعی کەشی وەبەرهێنان لە عێراق بزانرێت لەگەڵ گرنگترین ڕێگری و بەربەستەکانی بەردەم ئەو ڕۆسەیە دوای ساڵی 2003 لەگەڵ زانینی ئاسۆ و ئایندەی کەشی وەبەرهێنان لە ژێر ڕۆشنایی جەربەزەییەکانی سەدەی بیست و یەکەمدا .

Abstract

Investment Environment in the Arab worlds: Presence, Obstacles and Future Prospectus.

This study deals with an important topic, which is investment of available various resources for any country and society in order to build strong national economy in facing many challenges and solving many problems which developing countries still suffer from including Arab countries such as unemployment, inflation, poverty and public Debt…….etc.

The purpose of this study is to investigate the real investment environment in the IRAQ after 2003. Also the study tries to stand on the real presence, obstacles and trying to find out what the real future and prospectus are to be achieved in light of the challenges of twenty first century.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 552-564***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.31 **May/2017**

المقدمة:

تزخر أرض العراق بالثروات الهائلة كالموارد الطبيعية والموارد البشرية والمالية لكنها غير مستغلة استغلالاً رشيداً وعقلانياً من قبل صانعي القرارات، ونتيجة لهذا عانى ولا زال يعاني العراق من مشكلة الفقر والبطالة، والأمية والتسرب من المدارس، ولجوء الكثير من موظفي الدولة إلى إكمال تعليمهم الجامعي.

إن استثمار الإمكانات المتاحة (الموارد) لدى إي مجتمع من المجتمعات هي الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القادر على مواجهة المشكلات والتحديات المختلفة وتحقق الرفاهة الاقتصادية للمجتمع. ومن اجل تحقق هذه الأهداف للاستثمار لا بد من وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والنزيه، كما ينبغي إن يكون الاستثمار شاملا لكل الإمكانات المتاحة كالموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة والمالية، فضلاً عن إن الاستقرار السياسي الذي يولد الاستقرار الأمني ومن ثَم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كمقوم من مقومات نجاح مناخ الاستثمار وحل مشكلات كثيرة كالفقر والبطالة والتضخم هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج .

مشكلة الدراسة:

يفتقد المناخ الاستثماري في العراق بعد عام 2003 إلى المقومات التي ينبغي توافرها في أي بلد مضيف للاستثمار والمتمثلة في الاستقرار السياسي والأمني والقانوني والاستقرار النقدي والمالي، فضلاً عن انعدام توافر البيانات الموثوق بها وذات المصداقية سواء كانت الحكومية أم الخاصة وللقطاعات الاقتصادية المختلفة التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد والعقلاني، الأمر الذي يفقده القدرة على التنافسية محلياً وعالمياً.

الفرضية:

يُعّد العراق سوق لاجتذاب الموارد المالية يتنافس مع بقية بلدان العالم، وتتوقف قدرته على جذب الموارد المالية سواء من العالم العربي أو من خارجه على قدرته على توافر الشروط والظروف الأفضل للاستغلال الرشيد والعقلاني لهذه الموارد من حيث توافر السيولة وتحقق العائد والأمان لها.

وعليه تنطلق فرضية الدراسة من التساؤل الآتي:

- هل أن مناخ الاستثمار في العراق قادر على توفر الشروط والظروف الأفضل للاستغلال الرشيد والعقلاني لما متاح فيه من موارد طبيعية وبشرية ومالية من حيث توافر السيولة وتحقق العائد والأمان لها ؟
- و هل أن مناخ الاستثمار في العراق يشجع على التنافس فيما بين الموارد المالية الخاصة و الاستثمارات الخاصة والموارد المالية العامة سواء من المؤسسات المالية المحلية أم الدولية، والتي كثيراً ما تأخذ في حسابها اعتبارات سياسية أو اقتصادية ولا تقتصر على تحقق العائد المحلي ومخاطره كما في نظيره الخاص؟

أهمية الدراسة:

يُعّد المناخ الاستثماري في أي بلد الركيزة الرئيسة لتطوره في ظل وجود المصداقية والشفافية والإخلاص والنزاهة من قبل صانعي القرارات، وتكمن أهمية الاستثمار في العراق في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل حدوده بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة كافة، واستغلالها الاستغلال الرشيد والعقلاني وذلك من خلال التخطيط السليم والإدارة السليمة مع توفر الحد الأدنى من الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والنزيهة والجادة بإحداث تنمية شاملة ومتوازنة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة توضيح مفهوم مناخ الاستثمار بشكل عام والعراق بشكل خاص واهم العقبات التي تواجه تشجيع الاستثمار وجذبه، فضلاً عن مستقبل مناخ الاستثمار في العراق.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لواقع مناخ الاستثمار في العراق، واهم العقبات التي تواجههُ، والآفاق الطموحة لمناخ الاستثمار في العراق وذلك بالاعتماد على مصادر عديدة وفي حدود المعلومات المتاحة.

هيكلية الدراسة:

لغرض التوصل إلى هدف الدراسة، فقد قسمت على محورين، تطرق الأول إلى مفهوم مناخ الاستثمار وواقعه في العراق، واهم العقبات التي تواجهه .أما المحور الثاني فقد كُرس لتوضيح العناصر الجاذبة للاستثمار والأفاق الطموحة لمناخ الاستثمار في العراق، واختتمت الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم مناخ الاستثمار وواقعه في العراق والعقبات التي تواجهه.

أولاً: مفهوم مناخ الاستثمار.

توفر العرض المتاح من الموارد المالية لا يكفي وحده لقيام العلاقات الاقتصادية، بل لا بد من أن يواكبه طلباً مناسباً له. ويُقصد بذلك أن تتوفر الشروط والظروف الملائمة لاستخدام ما متاح من الموارد المالية في الاستخدام الأمثل، ويطلق عليه بـ " مناخ الاستثمار" **(صندوق النقد العربي، 2005)**

يُعّد مناخ الاستثمار مفهوماً واسعاً، وأحياناً غير منضبطاً، لكنه يشمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثير في جذب الاستثمار بالنسبة للمستثمرين في بلدٍ ما مقارنة بغيره من البلدان. ولا بد أن لا ننسى أننا نعيش في اقتصاد عالمي متنافس، ويمثل كل بلد– بما تتوفر فيه من عناصر جذب أو طرد للاستثمار- قطباً منافساً للبلدان الأخرى في سوق عالمية مفتوحة، ولا يوجد فيه بلد يتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على أتساعه ساحة للمنافسة على الموارد. فالمنطقة العربية أو كل بلد عربي على حدّه وبالذات العراق يُعّد سوق لاجتذاب الموارد المالية يتنافس مع بقية بلدان العالم، وتتوقف قدرته في جذب الموارد المالية سواء من العالم العربي أو من خارجه على قدرته على مدى توفر الشروط والظروف الأفضل للاستغلال الرشيد والعقلاني لهذه الموارد من حيث توافر السيولة وتحقق العائد والأمان لها.

وتظهر أهمية الجانب التنافسي عندما يتعلق الأمر بالموارد المالية الخاصة و الاستثمارات الخاصة، فهذه أموال تبحث عن العائد المالي مع مراعاة المخاطر، أما الموارد المالية العامة سواء من المؤسسات المالية الحكومة (المحلية) أم الدولية فأنها كثيراً ما تأخذ في حسابها اعتبارات سياسية أو اقتصادية ولا تقتصر على تحقق العائد المالي ومخاطره.

كما يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه. فالوضع السياسي للدول و ما يتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياساتها الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق فيها والياته وإمكانياته من بنية تحتية وعناصر الإنتاج، والخصائص الجغرافية والديموغرافية التي تتميز بها يُطلق على ذلك بـ **"مناخ الاستثمار" (المصدر نفسه، 2005).**

نَلحظ من التعريف المذكور أنفاً، أن مناخ الاستثمار يُعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي ينبغي إن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. و تُعّد السلامة مبدأ أساس يحكم القرارات الاستثمارية قبل الربح في كل زمانٍ ومكانٍ.

وهنالك جوانب متعددة يتعلق بها مناخ الاستثمار، وهي كالآتي:-

- مدى توفر منشآت البُنية الأساسية.
- النظم القانونية والأوضاع السياسية.
- مدى توافر المؤسسات والسياسات.

يتضح من هنا إن مفهوم " مناخ الاستثمار" مركب ومتطور، فقد تكون عناصره مناسبة فترة معينة، وتكون على العكس في فترة أخرى، نتيجة لما قد يلحق بالبلد من تطورات وازدياد في حدة المنافسة بين الدول الأخرى.

وعليه فان" مناخ الاستثمار" مفهوم ديناميكي دائم ومستمر التطور لمواصلة ما يحدث من تغيرات سياسية وأيديولوجية وتكنولوجية وتنظيمية. و ينطوي موضوع المناخ الاستثماري تحت عنوانين رئيسين هما:
1: المناخ الاستثماري وإمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2: المناخ الاستثماري وتأثيره في الكلفة والعائد (المخاطرة).

1: المناخ الاستثماري وإمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تمثل الحياة الاقتصادية سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تُتخذ للتعامل مع المستجدات، فمثلاً قرار الاستثمار لا يمكن اعتباره قراراً يتعلق بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في أي بلد بل هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تكون أعوام أو عقود من الزمن إن لم تكن أكثر من ذلك.

وينبغي على المستثمر أثناء هذه الفترة أنّ يتخذ مجموعة من القرارات لمواجهة الاحتمالات والتوقعات المختلفة. ولهذا يتوقف القرار الاستثماري على مدى توافر البيئة المناسبة لكي يتمكن من الاستقرار السياسي.

وهنا لا بد من تحديد جملة من الشروط التي ينبغي على البلد الراغب للدخول في الاستثمار توفرها، وهي (**عريقات، 2007**):-

الشرط الأول: توفر الحد الأدنى والمقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع الاستثماري وحماية مصالحه.

ويتوقف هذا الشرط على بعض المقومـــات الذي ينبغي توفـــــرها في البلـــــد المضيف للاستثمار، وهي:-

أ) الاستقرار السياسي والأمني.

عندما تكون الأوضاع السياسية في البلد المضيف للاستثمار غير مستقرة، والأوضاع الأمني غير مستتبة، فإنّ المستقبل لهذا البلد سوف تُثار حوله الشكوك، وتكون صورته غير واضحة ومحاطة بضبابية كثيفة. ولا يتمكن المستثمر من أنّ يتخذ قراراً جريئاً، وهو على بَينه إنّ مصيره سيكون مهدداً في أي لحظة سواء بـ (هجوم انتحاري ارهابي، أو اختطاف، أو تسليب وغيرها من أعمال الفوضى والانفلات الأمني)، لذلك يُعّد توافر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً أولياً وضرورياً لأي نوع من الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي ولكن ليس شرطاً كافياً.

و ينبغي أنّ نُبين إنّ الفساد السياسي له تأثير سلبي على الاستقرار السياسي، والذي بدوره يؤدي إلى القضاء على المنافسة الحرة والسليمة، ويترتب على ذلك انعدام القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح وصريح من القواعد المعلنة والمعروفة. والعراق اليوم لم يكن بمنأى عن معظم تلك الظروف إنّ لم نقل كُلها.

ب) الاستقرار القانوني.

لا تتوقف القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والعقلانية على الاستقرار السياسي والأمني فقط بل إنّها تتطلب تحقق نوع من الاستقرار القانوني، لكون القرارات الاقتصادية تمثل تصرفات قانونية، مثل (التصرف في الملكية، التعاقد مع الموردين، الالتزام بتوريد البضاعة، القيام بأعمال ترتبط بعقود مع الأطراف كافة). فوجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساس للقيام بالأنشطة الاقتصادية بشكل عام، والاستثمارات بشكل خاص. وفي هذا المجال فإنّ وجود القوانين الواضحة للملكية والحقوق يُعترف بموجبها بهذه الحقوق، وينظم حدودها وضوابطها شيء لابد منه عند اتخاذ أي قرار اقتصادي. فانعدام وجود مثل هذه القوانين أم تعددها وتداخلها مع بعضها البعض و أحياناً تضاربها كُل هذا يُعّد عقبة أمام المستثمرين. ففي بعض البلدان العربية ولاسيما العراق نجد تعدد في النظم القانونية (قوانين شرعية وقوانين مدنية) الأمر الذي يتطلب تعدد في المحاكم بين شرعية ومدنية، وهناك قوانين عادية وأخرى استثنائية وأحياناً عسكرية، فضلاً عن تعدد في القوانين لموضوع واحد، فهناك مثلاً (قوانين عامة للشركات، وأخرى لشركات الاستثمار، وثالثة لشركات أسواق المال وغيرها).

أما بالنسبة للضرائب والرسوم وغيرها من الأعباء المالية، فغالباً ما تكون غير واضحة ولا تتصف بالشفافية، وقد تكون مزدوجة وتتغير تبعاً لظروف البلد المضيف. الأمر الذي يترتب عليه قصور في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ولا يقتصر توفر الاستقرار القانوني على الوضوح والشفافية للنظم القانونية السائد، وإنّما يتطلب الآتي:-

❖ وجوب سلامة التوقع أو التنبؤ بمستقبل الأوضاع القانونية. فإذا لم تكن هنالك أسس عامة للاستقرار القانوني كالاعتراف بشرعية الملكية الخاصة أو التعاقدات الفردية، وتصبح الملكية بشكل نهائي محل للتأميم أو المصادرة من دون ضوابط واضحة ومعلنة وشفافة ودقيقة فيحدث اختلال في الاستقرار القانوني.

❖ احترام التوقعات المشروعة وعدم تعرض المستثمرون لقوانين مفاجئة تُغير من توقعاتهم، وتحدث خلل في حساباتهم الاقتصادية. وهنا يصبح من الضروري التداخل فيما بين الاستقرار القانوني الاستقرار السياسي، إذ أنّ الأخير يمنع حدوث التغيرات المفاجئة والجذرية في المراكز القانونية.

❖ توفر نظام قضائي فعّال وعادل، وذات سلطة تنفيذية حيادية تتمتع باستقلالية تامة ، وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية، ، فضلاً عن أنّ يكون تنفيذه للأحكام ذات تكلفة معقولة وغير مُبالغ فيها.

ت) الاستقرار النقدي.

يُعّد الاستقرار النقدي من المقومات الأساسية التي ينبغي توفرها في البلد المضيف للاستثمار، فضلاً عن كونه مكمل لكل من الاستقرار السياسي والأمني والاستقرار القانوني. فالقرارات الاقتصادية المتخذة في النهاية تمثل قرارات للتعامل بالقيم النقدية إقراضا واقتراضاً، وبيعاً وشراءً سواء في الحال أم في المستقبل. فتكون القرارات هنا عبارة عن التمييز بين التكلفة والعائد، وكلاهما يُقدر بالنقود، وإذا لم تكن القوة الشرائية للنقود مستقرة لدرجة ما، فأنّ فالقرارات الاقتصادية المتخذة سوف تفقد أساسها إنّ لم نقل سلامتها. لذلك تُعّد سلامة واستقرار الأوضاع النقدية من الأمور التي تُمكّن من اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل سليم وجيد.

وقد لاحظنا في العراق سعي السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي على تحقق الاستقرار النقدي منذ الفصل الأخير من العام 2003 وحتى يومنا هذا، وقد عملت على رفع قيمة (العملة المحلية) الدينار العراقي وبشكل تدريجي إلى أنّ أصبح كل واحد دولار أمريكي يساوي 1166 دينار عراقي لكل من عامي (2012 و2013) بعد أنّ كان كل واحد دولار يساوي 3500 دينار عراقي في شهر نيسان من عام 2003 من خلال سعيها إلى خفض معدلات التضخم، الذي وصلت إلى (6,1 و 1,9) عامي (2012 و 2013) على التوالي بعد إنّ كانت (33,6 عام 2003) والاعتماد على سعر الصرف الموجه لتسهيل الأمور أمام متخذي القرار الاقتصادي (**البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، 2003-2013) و (البنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2003).**

ث) الاستقرار المالي.

توفر الاستقرار المالي في البلد المضيف للاستثمار ضرورة لابد منها، ولا يقل أهمية عن الاستقرار النقدي، ويتمثل الاستقرار المالي في أنّ تكون الضرائب محدودة، وأسعارها مستقرة، وطرق جبايتها واضحة وشفافة، وأنّ تكون الدوائر الضريبية أو الجهات المسئولة عن احتساب الضرائب وجبايتها نزيهة ومخلصة ولا تكون عليها أي شائبة خلال تأديتها لعملها المالي، وأنّ يتم تطبيقها للقانون الضريبي على وفق ما ورد في القانون مع تجنب الرشوة والمحسوبية والعلاقات الشخصية عند تأديتها لمهمتها المكلفة بها هذا من ناحية المحتسب أما من ناحية المستثمر فيجب أنّ لا تفرض عليه ضرائب جديدة بعد ما تتم المباشرة في الاستثمار أو بعد عقد الاتفاق، أو زيادة أسعار الضريبة عن السياق العام والمعمول به للتوقع المشروع (المسموح به).

الشرط الثاني: ضرورة توفر البيانات المالية السليمة والمنتظمة.

يُعّد القرار الاقتصادي في نهاية الأمر حصيلة المعرفة بالواقع الاقتصادي واحتمالات حدوث التطور، وهذا شيء ليس بالإمكان التوصل إليه إلّا بعد تجميع البيانات المنشورة والدقيقة والتي تتميز بالمصداقية عن القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكي يكون القرار الاقتصادي أكثر رشادة وعقلانية.

ففي العراق نلحظ إنّ البيانات المالية المنشورة بل وكُلّ البيانات غير كافية أو لا تُنشر بشكل منتظم، وفي أحيان أخرى يكون بعضها متضاربة فيما بين مختلف المصادر، مثلاً الـ (GDP) على وفق ما ورد في النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي لا يتساوى مع ما ورد في المجموعة الاحصائية لوزارة التخطيط في العام ذاته هذا على سبيل المثال لا الحصر. فضلاً عن إنّ مصداقية البيانات والوثوق بها محدود، ولا يقتصر ذلك على البيانات الحكومية بل يتجاوز الأمر إلى البيانات التي ينشرها القطاع الخاص، والذي لا وجود أصلاً في العراق لمثل البيانات (أرباح الشركات والمؤسسات، وحجم النشاط، وما إلى ذلك).

وقد لوحظ بعد عام 2003 عندما أتفق صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي على أنّ يقوم البنك المركزي وعلى وفق ما ورد في الفقرة (45) الباب العاشر من قانونه رقم (56) لعام (2004) بالإعلان عن جميع البيانات الخاصة بالسياسة النقدية والائتمانية وما متوافر لديه من الاحتياطيات المختلفة على موقع الكتروني خاص له في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، فضلاً عن إصدار نشرة سنوية إحصائية، وكذلك تقرير عن السياسة النقدية ويكون فصلي، وتقرير اقتصادي موحد سنوي للعراق، وقد تم إعداد ونشر ذلك فعلاً من قِبل البنك المركزي العراقي. وهذا الأمر حتماً ينسحب على أغلب الوزارات إنّ لم نقل جميعها. وقد حدث نوع من التوافق بينهما على العديد من المبادئ المستخدمة في المعاملات الدولية والمستقرة على عدد من المعايير المقبولة دولياً حول العديد من البيانات للحكومة أو للشركات أو للمؤسسات المالية والمصرفية في ميدان المحاسبة والتدقيق والرقابة على المؤسسات كافة. وإنّ الالتزام بمثل هذه المعايير يزيد من الثقة في البيانات المنشورة، والتي لا زلنا بعيدين نسبياً عن هذه المعايير.

2: المناخ الاستثماري وتأثيره في الكلفة والعائد (المخاطرة).

يهدف قرار الاستثمار إلى الموازنة بين التكاليف والعوائد. ويسعى المستثمر إلى السيطرة على عناصر التكلفة داخل المشروع بقدر كبير من خلال الآتي **(صندوق النقد العربي، مصدر سابق):-**

أ- استخدامه للتكنولوجيا المناسبة، وأفضل الآلات والأجهزة المتطورة والمواكبة للتطور العالمي عند تصميم مشروعه بما يحقق له من ضبط للتكاليف وتوافر عنصر الأمان.

ب- استخدامه أجهزة إدارية وعمالية ذات كفاءة عالية، ويوفر لهم التأهيل المناسب، ومنحهم الحوافز اللازمة.

ت- وضعه للنظم المحاسبية، وأساليب الإنتاج والتسويق وغيرها بالشكل الذي يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والاستشراء (مسئولية المستثمر عن مشروعه). لكن المشروع ليس كياناً مكتملاً بذاته بل أنّه يعتمد على الخارج، و يواجه أنواع أخرى من التكاليف لا يملك القدرة للسيطرة عليها، وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فتوفر الخدمات كافة للمشروع (طاقة، مياه، اتصالات، مواصلات وما إلى ذلك) من البيئة المحيطة به تواجه بمشكلة تتمثل في توفرها بأسعار معقولة وضرورة انتظام توفرها واستقرارها. وهذا وما يعاني منه المستثمر في العراق لكون أسعار الخدمات غير معقولة، ولا تتوفر بشكل منتظم ومستقر وأهمها (الكهرباء والماء)، حيث إنّها تعتمد على المصادر الخارجية في توريد العديد من المتطلبات.

ث- تعامل المستثمر مع المؤسسات الحكومية بشأن الضرائب والجمارك والدوائر الرقابية والإشرافية. وعلى وفق ذلك فإنّ تكلفة الإنتاج تتوقف على:

- ❖ مدى كفاءة المشروع الاستثماري.
- ❖ الوسط الذي يعمل فيه (البيئة).
- ❖ تعدد المجالات التي يمكن أنّ تزيد من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

ومن العناصر التي ينبغي توافرها لغرض المستثمر على عناصر التكلفة الداخلية والخارجية للمشروع هي كالآتي:

- ❖ مدى توفر عناصر البنية الأساسية المادية.
- ❖ مدى توفر الموارد البشرية المناسبة.
- ❖ مدى توفر العناصر المؤسسية.

ولقد حقق العراق بعد العام 2003 في هذا المجال تقدماً ملحوظا إنّ لم نقل كبيراً، وخاصةً من جانب موارد الطاقة – الكهرباء- وما تتعرض له من مشكلات، وقد حصل فيها تحسن بعض الشيء نهاية العام 2013، ولكن لم يُعّد القصور في عناصر البنية الأساسية المادية عائقاً كبيراً أمام الاستثمارات.

أما بالنسبة إلى الموارد البشرية بِعّدها عنصر من العناصر التي ينبغي توفرها إلى جانب العناصر المادية، والمتمثلة في توفر الأيدي العاملة المدربة والمتأهلة، والتي لها القدرة على إنجاز ما يوكل لها من أعمال، وما يصدر من قوانين مناسبة للعمل وخالية من الثغرات التي يمكن من خلالها تغيير اتجاه سير العملية الاستثمارية أو تغيير أو أعاقة تنفيذ القرار الاستثماري، فضلاً عن ضرورة وجود مراكز للتدريب والتأهيل وهيئات مهنية للاستشارات الفنية كفوءة ومتطورة.

أما عن مدى توفر العناصر المؤسسية والمتمثلة في ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تُضمن قدراً معقولاً من المنافسة النزيهة والشريفة، وتوفر المعلومات بانسيابية عالية عن الأسعار والسلع وخصائصها وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج منه من دون أي قيود ووجود الوسطاء. وبشكل خاص فإنّ وجود السوق المالية المتطورة

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 552-564***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.31 **May/2017**

يمثل أهمية كبيرة للتحفيز على الاستثمار. وضرورة أن تستند هذه السوق إلى مؤسسات متعددة ومتنوعة من مصارف حكومية وخاصة، وشركات تأمين، وخدمات مالية متنوعة، وتحتاج إلى أدوات مالية متنوعة ومتطورة، لكون وجود السوق المالية المتطورة يسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها في حالة تحقق الوفورات. حيث كلما زادت السوق المالية عمقاً وتنوعاً، زادت إمكانيات المستثمرين في الحصول على أشكال التمويل المناسب، وأصبح بإمكانه وبسهولة الخروج من السوق وزادت الحوافز للدخول إليه. فالمستثمر عندما يقرر الدخول إلى السوق ينبغي عليه أن يقدر تكلفة خروجه منها، وهذا يتطلب وجود قوانين جديدة للإفلاس والإعسار فضلاً عن وجود السوق المالية المتنوعة والواسعة.

أما عناصر التكلفة الخارجية للمشروع

لا يقتصر تأثر المشروع الاستثماري بعناصر البنية الأساسية المادية والبشرية والمؤسساتية وإنما يتحمل العديد من التكاليف من أجل أجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع الأجهزة الحكومية والعالم الخارجي. فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على التصاريح أو التراخيص، ويتعامل بشكل يومي ومستمر مع إدارات الجمارك والضرائب والعمل والشؤون الاجتماعية، ويتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، فضلاً عن تعامله مع مديريات الجنسية/ دائرة الإقامة للحصول على تأشيرات الدخول والإقامة بالنسبة للأجانب. يواجه المشروع في كُلّ هذه الأمور يعدم وضوح القواعد وأحياناً تضاربها، وكثيراً ما يعاني من التأخير في أنجاز ما متعلق بها من معاملات، فضلاً عن ما يرافقها من التمييز والفساد.

ويُشير البنك الدولي من حين لأخر إلى عدد من المؤشرات عن تكلفة المعاملات في الدول المختلفة تحت عنوان ((كيف تمارس النشاط الاقتصادي)) وهذه أمور تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات، وتنعكس بالضرورة على العائد وتتأثر بما يُعرف في أدبيات الاقتصاد في ((مدى توافر الإدارة السليمة)).

ثانياً: واقع مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003 .

تشكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية الماضية والحالية في مجملها الركيزة الأساسية لجذب وتشجيع الاستثمارات . وسنبحث الواقع الحقيقي لمناخ الاستثمار في العراق(**السيسي، 2003) و (عريقات، مصدر سابق)** .

1- الأوضاع السياسية:

يُعّد الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية . أي إن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً بدون وجود انفلات أمني واضطرابات وتظاهرات وعصيان مدني، في حين يتمثل الأمن الخارجي بعدم وجود مشكلات حدودية بين الدول.

نلحظ من خلال الواقع السياسي العام في العراق أنه ما زال يعاني من عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار فيه، الأمر الذي يترتب عليه هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات. إذ إن القوى الخارجية والإرهاب مارست وتمارس دورا كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العراق، مما أثر ويؤثر على عمليات إعادة الأعمار و مسيرة الإصلاح الاقتصادي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي له وتبعاته.

2- الأوضاع الاقتصادية:

عانى وما زال يعاني من تردي في الأوضاع الاقتصادية، والتي تتمثل في ضعف الهيكل الاقتصادي له، واعتماده على مصدر واحد للدخل أي هيكله الإنتاجي غير متنوع، والتركة والإرث الماضي من المديونية الخارجية، و البطالة، والفقر، و الانكشاف الغذائي، و الفجوة التكنولوجية، فضلاً عن ضعف إن لم نقل انعدام دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية كافة وسيطرة القطاع العام عليها.

3- الأوضاع الإدارية:

ما زال العراق يعاني من مشكلات إدارية عديدة منها ما هو موروث ومنها ما هو مولود حديثاً، وتتمثل في البيروقراطية والروتين في إجراءات وإنجاز المعاملات، و نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، و قلة القيادات

الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشروعات الاستثمارية، وعدم وجود أنظمة معلوماتية متطورة، و عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات، وأن وجدت فأنها تحجب عن الباحثين والمراكز البحثية لغرض الاستفادة منها في معالجة وتجاوز الكثير من المشكلات ، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم التركيز على التدريب لصقل وزيادة قدرات الموظف في مواقع العمل، وانعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، والتعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وإنما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية (الواسطة)، وعدم توافر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية، وافتقار معظم المشروعات لدراسات الجدوى الاقتصادية، فضلاً عن تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار.

4- الأوضاع القانونية:

تتمثل الأوضاع القانونية السائدة في العراق بعدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، ولا تتناسب بعضها مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، حيث أقر في وقت الاحتلال بما فيها قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 (وقت الحاكم المدني بول برا يمر)، وتحتاج للكثير من التعديلات لكونها وضعت في وقت الفوضى والطائفية والمناكفات السياسية والتي لازالت قائمة.

ثالثاً: العقبات التي تواجه مناخ الاستثمار في العراق.

يبذل **العراق** جهوداً واسعةً وحثيثة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات، لكن ما زالت هناك مشكلات وعقبات عديدة تواجه الاستثمار فيه منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين (**الحيالي، 2013**) . ويمكن إيجازها بالآتي (**صندوق النقد العربي، مصدر سابق**):-

1: العقبات البنيوية.

تمثل العقبات البنيوية التي تواجه الاستثمار بالاتي:-

أ- نقص في البُنية التحتية ، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه. هذه متطلبات هامة للمستثمر العراقي والعربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.

ب- ضعف السوق المحلي ، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا، مما يترتب عليه ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق والذي بدوره يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشروعات استثمارية حالية ومستقبلية.

ت- ضعف أسواق رأس المال وحداثة تنظيمها وصغر حجمها تُعّد عقبة في وجه الاستثمارات وعدم توافر وتبادل

وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.

2: العقبات قانونية.

تتلخص بالأتي:-

أ- عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات، الأمر الذي يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسئول لآخر ومن وقت لآخر.

ب- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار، مما يولد لدى المستثمر بعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

ت- غياب الوضوح في نصوص قوانين الاستثمار وتشريعاته، وأنعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.

ث- القيود التي تفرض على المشروعات أي اقتصار أوجه الاستثمارات لمواطني الدول المضيفة من دون غيرهم من المستثمرين الوافدين أي تملك المواطنين أكثر من 51% وحرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

3: العقبات الاقتصادية والمالية:

تلخص العقبات الاقتصادية والمالية بالآتي:

أ- أنعدم الاستقرار الاقتصادي، وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في البلد، مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.

ب- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية في البلد، وإن وجدت فلا تكون متداولة من قبل ذوي الاختصاص.

ت- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية واعتبارها القطاع الخاص عقبة إمامه. بالرغم من ضعف دوره وعدم جاهزيته للقيام بالأنشطة الاقتصادية الكبيرة الموكلة له.

ث- محدودية مصادر التمويل المحلي، وإن وجدت فلا توجه إلى الجهة أو المشروع المخصص لها أو لا يتم استغلالها الاستغلال الأمثل.

4: العقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية.

تتمثل العقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية في:-

أ- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.

ب- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء التنفيذ والتأخير المستمر والمتعّمد و غير المتعمد الذي يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر من الروتين (البيروقراطية) في إنجاز المعاملات.

ت- أشغال إدارات أجهزة الاستثمار من قبل الكوادر البشرية غير الكفوءة، فضلاً عن زجهم في دورات التدريب الفنية والإدارية التي لا تعنيهم بشيء، يعيق تنفيذ وتشغيل المشروعات الاستثمارية، ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار.

5: العقبات السياسية والاجتماعية:

يُعّد عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في الداخل والمواقف من بعض الدول الإقليمية من العقبات التي تقف حالاً دون تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك شعور المواطن بعدم الارتياح تجاه المستثمر الوافد، فضلاً عن صعوبة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية في البلد وخاصة العادات والتقاليد.

6: العقبات التي سببها المستثمر:

يمكن إيجاز العقبات التي سببها المستثمر نفسه بالأتي (**القدومي،2006**) :-

أ- النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر العراقي، حيث إن المستثمر العراقي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات، لأنه يسعى لتحقق أقصى الإرباح و بسرعة ومشروعات غير مكلفة كثيراً.

ب- إن غالبية المشروعات التي تنشئ لم تحظ على الدقة والواقعية، حيث إن معظمها ذات كلفة أعلى من المردود.

ت- أن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية يتم إعدادها عن طريق الخبرة الأجنبية، وحيث إن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية وهاتان مهمتان جدا من مراحل أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ث- عدم اختيار المستثمرين الإدارة الكفوءة المؤهلة والنزيهة والقادرة على التعامل بكفاءة مع بيئة الاستثمار ومتغيراتها.

ج- سوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية.

ح- ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة محلياً وخارجياً.

إن المتغيرات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً تستدعي قيام المستثمر العراقي بإعادة توجيه استثماراته من خارج البلد إلى داخله، ليستفيد منها بلدنا بدل إن تبقى معرضة لمخاطر في العالم الغربي ومن أهمها تجميد رؤوس الأموال لأصحابها.

المحور الثاني: العناصر الجاذبة للاستثمار والآفاق الطموحة لمناخ الاستثمار في العراق

أولاً: أهم العناصر الجاذبة للاستثمار (عريقات، مصدر سابق).

تتمثل العناصر التي تساعد على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجذبه في أن يتمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، والاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، و ضرورة توافر البُنية التحتية المتكاملة وعوامل الإنتاج، وكذلك توافر السوق النشطة والفعالة والمنظمة لتداول الأوراق المالية، و اتساع حجم السوق الداخلي في البلد المضيف هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى أن تكون القوانين المنظمة للاستثمار في البلد المضيف واضحة، والمستثمر الوافد على معرفة مسبقة بهذه القوانين وأوضاع الاستثمار، وكذلك بفرص الاستثمار المتاحة في البلد المضيف، فضلاً عن ضرورة تمتع المستثمر الوافد بالإعفاءات والرسوم الجمركية.

ومن ناحية ثالثة، أن تكون إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار بعيدة عن البيروقراطية، وأن تنفذ إجراءات الاستثمار بسهولة و يكون تعامل المستثمر الوافد مع الجهات الرسمية في البلد المضيف، وحصراً مع جهة واحدة للتعامل، فضلاً عن ضرورة وجود الترحيب من قِبل الجمهور العام المحلي بالمستثمر الوافد الأمر الذي يشجع على جذب الاستثمار و تحقق عائد مرتفع يخدم العملية الاستثمارية في البلد.

ثانياً: متطلبات الاستثمار في العراق الآن.

يسعى الإنسان دائماً لما هو أفضل، ويهدف إلى تحقق الرفاهة ومستوى معيشة أفضل عن طريق زيادة مستوى دخله، لذلك فإن جميع البلدان تسعى إلى تحقق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني فيها. ولن يتحقق هذا إلّا عن طريق زيادة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال للعمل داخل البلد المعني.

وتؤثر عوامل عدة بالمناخ الاستثماري في العراق، وهي ضرورية ومهمة لأي مستثمر وقد تم ذكرها سابقاً كالعوامل الاقتصادية، السياسية، الأمنية، القانونية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن العوامل الإدارية والطبيعية وكلها عوامل داخلية، ولا بد من منح حوافز وامتيازات كبيرة لجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، حيث تشير الدراسات المختلفة إلى أنّ مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ويقف على بنية صناعية صلبة، فضلاً عما يقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على اكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال إليه.

يبذل العراق في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخه الاستثماري من خلال السعي المتواصل لتهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار، ومحاولة التوصل إلى توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

ولا ننسى إن عدم الاستقرار السياسي في العرق الذي كان ولا يزال نتيجة للحروب المتوالية فيه، ومن ثم احتلاله عام 2003 شكلت منعطفاً تاريخياً ومفترق طرق في العلاقات الدولية مما أدى إلى تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية المنجذبة إليه و هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج.

ولا شك إن تشجيع الاستثمار في العراق بحاجة إلى إزالة العقبات، وكذلك ضرورة التزام العراق بتطبيق ما ورد في قانون الاستثمار رقم 13 للعام 2006. هذا ويحتاج تشجيع الاستثمارات في العراق إلى (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1990) و (عريقات، مصدر سابق):-**

1- إعادة النظر في قانون الاستثمار رقم 13 للعام 2006، وبما ينسجم و العملية الاستثمارية والمتغيرات المستجدة، لأنه جاء في ظروف غير طبيعية.
2- الدعوة إلى تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الاستثمارية.
3- ضرورة توافر الرعاية اللازمة للمشروعات الاستثمارية الخارجية من خلال وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه المشروعات الاستثمارية.
4- توفر المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية.
5- تحقق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية، إي التطبيق السليم للقوانين بما يحقق فاعلية المؤسسات في تشجيع وجذب الاستثمارات.
6- تطوير وإنشاء الأسواق المالية في العراق وإمكانية ربطها مع بعضها البعض.
7- وجود أجهزة مشرفة على الاستثمار في الوزارات والمؤسسات كافة كدليل على وجود الأهمية.

ثالثاً: الآفاق الطموحة لمناخ الاستثمار في ا العراق

يحتاج مناخ الاستثمار في العراق إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجذبه، وينبغي أن تتوافر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار فيه، ويمكن إيجاز أهمها بالآتي **(قدي، 2002) و (عريقات، مصدر سابق):-**

1- أن يتمتع العراق بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العراقية، وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة مع العالم الخارجي.
2- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في العراق وثباتها، الأمر الذي يساعد على بناء ثقة المستثمر المحلي والأجنبي في مناخ الاستثمار في العراق.
3- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة (البيروقراطية).
4- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.
5- إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق من خلالها التجارة من دون رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.
6- توفر قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار المتاحة في العراق، وإنشاء شبكة أو مركز (بنك) معلومات عن فرص الاستثمار فيه.
7- إقامة المعارض الدولية واستثمارها لعرض البرامج المفصلة والكتيبات عن فرص الاستثمار في العراق والترويج لها.
8- ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير محلياً، فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي، مما يشجع ذلك على زيادة الإنتاج مستقبلا وإقامة مشروعات أخرى تؤدي إلى امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في البلد.
9- خفض معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في المجالات المختلفة.
10- توعية المواطن العراقي بالإقبال على السلع الوطنية في بلده من اجل دعم المُنتج المحلي.
11- القضاء على الروتين والتعقيدات الإدارية الملازمة لعمليتي الاستيراد والتصدير، وتوحيد الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية واستكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة.
12- تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية آيزو (9000) وتوابعها على السلع المنتجة محلياً، من اجل المقدرة التنافسية مع السلع الأجنبية داخل العراق وخارجه.
13- تطوير سوق العراق للأوراق المالية وإنشاء أسواق أخرى وبورصات بشكل خاص عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات المحلية والدولية وذلك لاستقطاب الرأسمال العراقي ومنافسة الأسواق المالية العالمية المتطورة بما تقدمه من خدمات وأمان وحريات وقابلية للتداول وسيولة ومردود للمستثمرين.

14- تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء القطاعين العام والخاص.
15- تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار من حيث الموارد البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية لهم باستمرار، ومنح الحوافز والامتيازات للقائمين على أجهزة الاستثمار، وتقليل الروتين في الإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص الاستثمار المحلي والأجنبي.

الاستنتاجات التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- إن تحديات القرن الواحد والعشرين تقتضي وجود إرادة سياسية صادقة تعمل على تنقية مناخ الاستثمار في العراق، وتحسينه، وتطويره.
2- إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار يغلب عليها طابع البيروقراطية.
3- حداثة سوق العراق للأوراق المالية وصغر حجمها، تُعّد عقبة في وجه الاستثمارات وعدم توفر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بينها وبين أسواق الأوراق المالية العربية والعالمية.
4- غياب الوضوح في نصوص قوانين الاستثمار وتشريعاته، وأنعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.
5- إن المستثمر العراقي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات، لأنه يسعى لتحقق أقصى الإرباح و بسرعة ويستهدف المشروعات غير المكلفة كثيراً.
6- رغم توفر الإمكانات البشرية والطبيعية والمالية إلاّ إنها غير مستغلة استغلالاً رشيداً وعقلانياً.

ثانياً: التوصيات

1- تطوير وتحديث قوانين تشجيع الاستثمار في العراق لتتناسب والظروف والمستجدات والتغيرات العالمية من أجل زيادة القدرة التنافسية وتقليل الإجراءات البيروقراطية.
2- ضرورة قيام حكومة العراق بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية في الداخل والخارج، بهدف التعريف بمناخ الاستثمار وحوافزه ومزاياه المتوافرة.
3- تشجيع الاستثمارات البينية من خلال رفع القيود وتوحيد قوانين تشجيع الاستثمار.
4- التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
5- إنشاء الشبكة ومركز (بنك) للمعلومات في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
6- تحسين الكفاءة الإنتاجية ورفعها للقطاعات كافة في العراق مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
7- تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العراقية .

المصادر:

1 - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، (2003 و 2013).

2- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية (عدد خاص) ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، 2003.

3- الحيالي، أ.م.د.نعمان عباس ندا ، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 1433هـ- 2013م.

4- السيسي، صلاح الدين حسن، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.

5- المؤسسة العربية لضمان، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الاستثمار، ورقة مقدمة إلى الملتقى العربي الثالث في جامعة المنصورة خلال المدة (20- 22)/3/ 1990. جمهورية مصر العربية، 1990.

6-العربي،صندوق النقد، المؤسسات المالية العربية لتمويل التنمية في الوطن العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005.

7- عريقات،أ.د.حربي محمد موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والأفاق لمستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلادليفيا خلال الفترة (4- 5/ 7/ 2007).

8- القدومي، د. ثائر ، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن دراسة تحليلية للفترة (1996- 2002)، مجلة البصائر، مجلد 10، العدد(2)، أكتوبر، جامعة البترا الخاصة، الأردن، عمان، 2006.

9- قدي،عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الأردن، 2002.